

Distr.: General
12 May 2000
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إليكم من السيد سيوم مسفن وزير
خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بشأن الحالة الراهنة المتصلة بالصراع الإثيوبي
الإريتري (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة في أقرب فرصة ممكنة على جميع أعضاء
مجلس الأمن كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) فيسيها أ. تسيما
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى المذكرة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إليكم من وزير خارجيتي (S/2000/422).

وأود أن أؤكد لكم من البداية التزامنا بالسلام، والذي يعد المرمى الأساسي للرسالة الموجهة من رئيس وزرائنا إليكم، ولكننا لم نكن محظوظين بما فيه الكفاية لننعم به. فقد تعذر علينا، بسبب دولة شقية لا تكن احتراماً لمبادئ القانون الدولي، أن ننعم بالسلام في كرامة، وأن نضع حداً للحرب التي فرضتها علينا منذ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨.

لقد أتاحت لنا فرصة في الجزائر في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو لكي نعود إلى السلام. لكن إريتريا خربت محادثات الجوار تلك، وبالتالي قتلت فرصة إقامة السلام التي كنا نرغب بشدة في اغتنامها.

ألسنا نتمتع بحق شرعي، كضحية للعدوان، في أن نطلب من مجلس الأمن إدانة العمل العدواني الذي ارتكبته إريتريا ضد إثيوبيا وأن نحظى بتعاطف المجلس؟ وحتى في هذه المرحلة المتأخرة، يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته، التي أحجم عن الاضطلاع بها على مدى عامين. ورغم أن مجلس الأمن يعلم أن إريتريا شنت ذلك العدوان، فقد اختار المجلس أن يتجاهل هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي من جانب القيادة الإريترية.

ولو أن مجلس الأمن قد أهاب بإريتريا منذ البداية الارتداد عن عدوانها، ولو أنه أدان هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، لحدث فرق ضخم في الواقع. ولكن في ظل هذه الظروف، وفي غياب ما كان يمكن أن يكون سخطاً مبرراً من جانب المجتمع الدولي، واصلت إريتريا عدوانها ضد إثيوبيا.

وهكذا فإن إريتريا التي تشجعت بذلك، رفضت أيضاً إعطاء السلام فرصة وواصلت رفض جميع مبادرات السلام. وكان ما حدث في الجزائر مؤخراً هو أحدث تأكيد لهذا الأمر. وبعد أن أفسدت إريتريا أحدث هذه الفرص لإقامة السلام، تظاهر مجلس الأمن مرة ثانية بأن إريتريا لم ترتكب أي جرم. ويُعد هذا مصدراً لكرب عميق بالنسبة لإثيوبيا ولشعبنا.

وإننا نشعر بأسى لأن مجلس الأمن لم يغتنم أحدث هذه الفرص، بتبصر وبالإصرار اللازم للضغط على إريتريا لكي ترى الصواب وتعود إلى المحادثات الموضوعية على أساس الترتيبات التقنية الموحدة.

وهكذا تهيأت فرصة أخرى لإريتريا لكي تواصل المراوغة والتهرب من اللوم عن اختيار محادثات الحوار التي أجريت في الجزائر والتي أحبطتها إريتريا بتصلب وتعمد.

فهل يمكن لإثيوبيا، حتى في هذه المرحلة، أن تتوقع العدل من مجلس الأمن؟ وهل يهمل انتهاك القانون الدولي في أفريقيا مجلس الأمن؟ وهل يمكننا أن نؤمن بأن مجلس الأمن يمتد العدوان أينما ارتكب؟

وإنني أبلغكم، مع الأسف، أن تجربتنا على مدى السنتين الماضيتين لا تعطينا إلا ثقة قليلة، كضحايا للعدوان، في أننا يمكن أن نحظى بأذن صاغية عادلة من جانب مجلس الأمن.

ولكننا لا يمكننا أن نفقد الأمل. ونرغب في الاعتقاد بأن المجلس قد يقرر، حتى وإن كان ذلك متأخرا، الاستماع إلى ضحية العدوان، وبالتالي يساعدنا في وضع نهاية لهذه الحرب العدوانية التي استمرت في كامل قوتها على مدى السنتين الماضيتين.

ودعني أخبركم بكل إخلاص أن إثيوبيا لا ترنو إلى شيء أكثر مما ترنو إلى السلام. والتزامنا بالسلام لا يفوقه شيء. وإننا نقدر السلام. ولهذا السبب فقد بذلنا أقصى ما في وسعنا، رغم أننا ضحايا للعدوان، لكي نكفل حلا سلميا للأزمة التي فرضتها إريتريا علينا. لكن جميع جهودنا فشلت بسبب عناد إريتريا. وإننا نؤمن بأن الأوان لم يفت على الإطلاق لكي نقوم بما يلزم لتحقيق السلام. وسيظل هذا دائما موقف إثيوبيا المبني على المبادئ. ونظل لذلك مستعدين على الدوام لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في أن تعاوننا في تحقيق السلام. لكن يتعين إقناع إريتريا بأن تعمل من أجل تحقيق السلام بدون شروط مسبقة وأن تكون مستعدة للارتداد عن عدوانها.

وفي الوقت نفسه، فإننا نهيئ لمجلس الأمن لكي يساعدنا على وقف هذه الحرب ويساعدنا على تحقيق السلام في كرامة، على أساس الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي. والعدالة تستلزم أن يكف مجلس الأمن عن التظاهر بأن العدوان لم يرتكب وأن إثيوبيا ليست ضحية للعدوان. وما سيقوم به مجلس الأمن استنادا إلى المبادئ سيكون له تأثير ضخم على السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

(توقيع) سيوم مسفن

الوزير